

سبيل الصدق من اعمية التطوع بفضها وجوبا ولو جز  
 يسيرا من حرما بحيث ينطلق عليه الاسم ويكفي الصرف الواحد  
 من الفقر او المساكين وان كانت عبارة المص فقتهن خلافا  
 ذلك خلافا في سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه  
 لا قبل من ثلاثة لانه يجوز هنا الاقتصار على جز يسير  
 لا يمكن صرفه لا كمن واحد ويشترط في اللحم ان يكون نيا  
 ليصرف فيه من ياحده بما سمان بيع وغيره كما في الكفاية  
 فلا يكفي جعله طعاما او دما الفقير اليه لان حقوقه في ملكه  
 ولا تملكه له مطبوخا ولا تملكه غير اللحم من جلد  
 وكرش وكبد وطحال وخوها ولا الهدية عن الصدق  
 ولا القدر التافه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي  
 ولا كونه قديدا كما قاله البلخي ولو تصدق بقدر الواجب  
 والحي ولدها كله جائز ولو اعطى المساكين جاز لا حصر  
 قياسا على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده والا فليس  
 كما لو صرف اليه من زكاته هو وهو ظاهر وخرج بقيد المسلمين  
 غيرهم فلا يجوز ان يطعمهم منها كما نص عليه في السويطي  
 وروى في المجموع جوارا طعام فوق اهل الذمة من الصخية

التطوع

التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرعى تمت ص  
 الافضل الصدق بكلها لانه اقرب للتقوى وابتعد عن حظ  
 النفس الالفة او لغتين او لغات تيرت بالكلها عملا بظاهر القرآن  
 والاتباع والخروج من خلاف من اوجب الاكل وسين ان  
 يجمع بين الاكل والصدق والاهد ان يجعل ذلك ثلاثا واذ  
 اكل البعض وتصدق البعض فله ثواب التصحية بالكل  
 والصدق بالبعض ويشترط النية للتصحية عند ذبح  
 الاضحية او قبله عند تعيين لما يعني به كالنية في الزكاة  
 لا يباع عيرا لها ينذر فلا يشترط نية وان وكل بدخ كعت نية  
 ولا حاجة لنية الوكيل وله تفويضها لمسلم ميمز ولا تصحية  
 لاحد عن اخره فبما انه ولو كان ميتا لسائر العبادات  
 بخلاف ما اذا اذنه له كالزكاة ولا لرفيق ولو كانت بافان  
 اذنه له سيده فبها وقعت له لانها تبرع وقد اذنه له سيده  
**فصل** في العقيقة وهي سنة مؤكدة للاخبار بما  
 الواردة في ذلك منها خبر الغلام مرتين بعقيقة تدعى عنه  
 يوم السابع ويخلق باسمه ويسمى ومنها انه صلى الله عليه  
 وسلم امر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الذي عنه

وقد استشهدوا انهم من كتاب الله وان كان كتابا